












انا الموقع أثناء [redacted]، الأردني الجنسية وأحمل الرقم الوطني [redacted]، قد وكلمت عني  
واقعت مقام نفسي وعضوا عن نائبي وشخصي المعاصر الأردني [redacted] بحمل الرقم  
الوطني [redacted] (( [redacted] )) وذلك ليصرف عني بالترافق والإبارة والتصرف لكامل بكافة أموالني  
المنقولة وغير المنقولة والتكفني في المملكة الأردنية الهاشمية سواء كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت لي بتطبيق الإرث  
الشرعي عن أي كمن والبيع والفاغ لمن يشاء بالتمن والبدل الذي يترتب عنها وفي شراء وتسجيل الأراضي والمعارات والشقق  
السكنية والمعارات التجارية والمباني وكافة الاموال غير المنقولة وفي البيعة والأقراض الرضائي والفضائي والمهبة وفي ابرام  
واجراء كافة التصرفات العقارية على اختلاف انواعها وفي شراء الأسهم والحصص في الشركات وأية أموال أخرى وتسجيلها  
باسمي، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وبالاجرة وفي الرهن وفك الرهن وفي التوقيع نيابة عني على كافة معاملات  
الانتقال ونقل الملكية للمخصص والأراضي التي مستحق باسمي وفي ابرام الكفالات وكافة ديون الغير باسمي وفي تأسيس  
الشركات والمؤسسات والمضاراة التجارية وغيرها باسمي منفردا أو بالاشتراك مع الغير وفي التوقيع نيابة عني لتعديل  
حصصي في الشركات المسجلة باسمي وبيعها لمن يشاء وفي انخراط الشركات وتعيين المحصن والانتساب وتعديل القوائم  
وتوقيع طلبات تعديل الشركات ومندات تحويل الحصص وفي تمثيلي والتوقيع نيابة عني على محاضر اجتماعات الهيئة العامة  
العامة وغير العامة ومحاضر هيئات المديرين وفي كل اجراء تتعلبه لدى دائرة مرقبة الشركات وفي تسجيل العلامات  
التجارية والاسماء التجارية باسمي وفي ابرام العقود والاتفاقيات بالنيابة عني وفي قبض الاجور من المستأجرين للعقارات التي  
تخسني وفي استلام أي تعويضات وبدلات استملاك وأي مكافآت ورواتب تقاعدية وزيديت وأي مستحقات أخرى من أي جهة  
كانت وفي كل ما يتعلق بالمور المحاكم الشرعية والدينية والشرايع وفي ابرام عقود الزواج والطلاق والوصاية والتوقيع نيابة  
عني، وفي قبض حصصي من الارباح من الشركات وفي القبض وفي التنازل وفي التوقيع نيابة عني على كافة الأوراق  
والوثائق والمعاملات وذلك لدى كافة الدوائر والجهات المختصة بما فيها البنوك ودوائر السير وكتيب العدل والحراك  
والمناطق الحرة وشركات التأمين وضريبة الدخل والمبيعات ووزارة الصناعة والتجارة وكافة دوائرها وبقربها وأمانة عمان  
الكبرى وكافة منطقتها والبلديات وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات والاتصالات المتنقلة والمؤسسة العامة للصناعات  
الاجتماعية وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وثائرة الأراضي والمساحة ودوائر تسجيل الأراضي والقبائل المهينة والهيئة  
المنقولة للانتخاب والسفارات والقنصليات وعموما كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي تمثيلي امام مجالس  
النواب والاعيان وكافة هيئات الدولة ووزارتها ومؤسساتها وفي تأسيس الاحزاب والتجمعات القومية والتوقيع على موافقاتها  
وعقود تأسيسها وانضمامها وفي الاقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموالني المنقولة وغير المنقولة تأسيا  
لقروض وفي فتح الحسابات لدى البنوك بأي عملة كانت والسحب منها والإيداع باسمي والحصول لدى كافة البنوك وفي صرف  
الشيكات واستلام المبالغ والودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي استصدار بطاقات الائتم والحسابات الائتي وفي استخراج  
الوثائق والشهادات والبطاقات والعقود وجوازات السفر من دائرة الاموال المدنية والجوازات وفي مراجعة نواتر ضريبة الدخل  
والمبيعات وتقديم كشف التغيير الذاتي والاقرارات وفي المنقضة والاعتراض وفي الطعن في القرارات المسطرة عن مقرر  
ضريبة الدخل والو هيئة الاعتراض من يحتله قانونا لدى محكمة البداية الضريبية والاستئناف الضريبية ومحكمة الجوارك وفي  
إقامة القضايا الجزائية والمدنية والادارية والمستورية لدى المحاكم على اختلاف انواعها ومطالبتها ودرجتها صلحا وديانة  
واعتراسا واستئنافا وتميزا وتمثيلي امام المحكمة الدستورية ومحكمتي القضاء الاتاري وفي المرافعة والدفاعة والخامسة  
لتمثيلي في كافة الدعاوى التي تقام مني او علي لدى اية محكمة من محاكم المملكة الأردنية الهاشمية على اختلاف انواعها  
ولدى كافة الهيئات القضائية وفي كافة ابواب المحاكمة وفي تقديم الاستدعاءات والوائج والادارات العينية والعقالية وفي اعطاء  
الافادات الدفاعية والتوقيع على مايلزم من الاوراق والمستندات وفي التبليغ والتبليغ واقامة البيعة وفي اقتداب الخبراء ومناقشتهم  
وفي طلب حجز التحفظي وتثبته او فكه وفي تقديم كافة المطالبات المستعجلة على اختلاف انواعها واستئنافها، وفي تقديم  
الدعوى المتعاقلة وتوقيعها والمرافعة بها والمطالبة بالفائدة القانونية وفي المهور بصفة شخص ثالث مدع او مدعى عليه وفي  
امثال اي شخص كل مدعيا او مدعى عليه وفي تقديم الشكاوى والوائج الادعاء بالحق الشخصي وتقديم كافة اوجه الدفاع وفي  
الاعتراض على كافة الاحكام والقرارات العينية وفي ابطال التصرفات وفي الطعن بالتزوير وفي طلب اعادة المحاكمة  
واعتراض الغير ورد القضاء المرء ثل المرء وفي تقديم المطالبات الاصليه والعلمية وتوقيعها على اختلاف انواعها وفي قبول  
التحكيم او رفضه وفي إقامة الدعاوى على اختلاف انواعها لدى هيئات التحكيم المحلية والدولية وفي تمثيلي امام هيئات التحكيم  
بسمتي مدعي او مدعى عليه وفي طلب تصديق وتنفيذ احكام التحكيم وفي الطعن بإبطالها وفي طلب الاذن بالتميز وفي تنفيذ  
الاحكام الاجنبية، وتوجيه البعير وقبوله وتعيين وتعديل سميته وفي زده او النكول عنه، وفي الصلح والاقرار غير المصر  
والابراء والقبض والتفويض، وفي طلب تنفيذ الاحكام والقرارات التمهيدية والاصليه وفي جميع المعاملات التنفيذية كالقبض  
والحجز والبيع والتسوية والاعتراض عليها وفي استئناف كل قرار تقبذي وفي طلب تعيين جلسه تنفيذية لاثبات الاقذار  
والمرافعة بها وفي قبض المدافع من المدنيين او من نواتر التنفيذ لمرن اقام الاجور المختصة، وفي اجارة التصرفات السابقة  
الصادرة علي لدى اية جهة كانت، ولتوكيل المنكور الحق بتوقيع جميع الاوراق والوثائق والمستندات مهما كان نوعها بالنيابة  
عني لتنفيذ غايات هذه الوكالة وفي جميع ما يجوز به التوكيل شرعا ونظما وقانونا ذكر او لم يذكر ولو كان ذكره مشروطا،  
وله الحق ان يوكل او ينيب عنه من يشاء من الأشخاص والمحلين فيما وكل به او بعضه واعطاء الوكيل المناب جميع  
صلاحيته او بعضها وان يعزلهم ويوكل غيرهم المرء ثل المرء وكالة عملة مفوضة لقوله وزايه وقعله، وبمستثنى من هذه  
الوكالة توكيل الغير في الاموال الغير منقولة

الموكل






كاتبها الاحكام



### وكالة خاصة

نحن الموقعين إيماناً أديناً ،  ،  ، و  ، وكلنا  ،  ، و  ، قد وكلنا وأقمنا مقام أنفسنا وعوضاً عن ذاتنا في المملكة الأردنية الهاشمية المحامون  (المحامون) مجتمعين أو منفردين للقيام باسمنا وبالنسبة عنا بتسجيل شركة لدى مراقبة الشركات/ وزارة الصناعة والتجارة عملاً بأحكام المادة (١٠٢) من قانون الملكية العقارية والتعليمات الصادرة بموجبه لغايات تلك العقار المملوك على الشروع فيما بيننا الواقع في  والبالغة مساحتها  دون  دائرة مراقبة الشركات/ وزارة الصناعة والتجارة، وفي تقديم كافة العقود والأوراق والمستندات بما في ذلك ودون حصر عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ومحاضر اجتماعات الهيئة العامة التأسيسية وكافة محاضر اجتماعات هيئة المديرين واجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية. وعموماً، القيام بجميع الاعمال والاجراءات اللازمة لتأسيس الشركة وتسجيلها بما في ذلك ودون حصر تحديد اسم الشركة ورأس مالها واجراء أي تعديل على نسخة عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي بما يتلائم مع أي تعديلات قد تتطلبها دائرة مراقبة الشركات لغايات التأسيس، وفي متابعة الحصول على أي موافقات لازمة من دائرة الأراضي والمساحة  التوقيع على وتقديم كافة النماذج والطلبات والأوراق والمستندات اللازمة لإتمام تسجيل الشركة ونقل ملكية العقار لها، وفي مراجعة كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية في المملكة للفرض الموكل به، وفي دفع أي رسوم أو مصاريف او كتف (ان وجدت) مترتبة على كافة ما ذكر  والشهادات واستصدار صور مصدقة عن عقد التأسيس والنظام الأساسي وشهادات تسجيل الشركة، وفي توقيع وتقديم جميع الأوراق والوثائق والنماذج المختلفة، والقيام بأي اجراء اخر يتطلب اتخاذ لغايات تحقيق ما وكل به المحامون وانابة الغير بموجب هذه الوكالة.

تحريراً في اليوم  الموافق  .

 	 	 
--	--	--

اصدق على صحة هذا التوكيل و التوقيع،

المحامي الموكل

